العدد العالمي للكُتّاب المسجونين يتجاوز ٤٠٠ للمرة الأولى، مع ارتفاع حاد في إيران

(نيويورك) – تدق منظمة "بِن أمريكا" أجراس الخطر بشأن حملة عالمية متفاقمة لقمع حرية التعبير، حيث أفادت المنظمة في مؤشر "حرية الكتابة" الخاص بها، والذي صدر اليوم، بأن أكثر من ٤٠٠ كاتب يقبعون خلف القضبان للمرة الأولى منذ إطلاق المؤشر في عام ٢٠١٩.

وفي عام ٢٠٢٥، بلغ إجمالي عدد الكُتّاب المسجونين ٤٠١ كاتب في ٤٤ دولة، وهو ارتفاع ملحوظ مقارنة بـ ٣٧٥ كاتبا في ٤٠ دولة خلال العام السابق. وعلى مدار السنوات السبع الماضية، ارتفع عدد الكُتّاب المسجونين في جميع أنحاء العالم بنسبة ٦٨ في المئة، مما يؤكد وجود تصعيد منتظم ومثير للقلق في قمع الأصوات المعارضة.

وتظل الصين الدولة الأولى عالميا من حيث عدد الكُتّاب المسجونين، مسجلة ١١٩ حالة، مما يجعلها الدولة الوحيدة التي يتجاوز فيها عدد الكُتّاب المحتجزين خلف القضبان حاجز المئة كاتب. أما الارتفاع الأشد حدة فقد سُجّل في إيران، حيث نفذت السلطات ١٧ عملية اعتقال جديدة، مما دفع الأرقام للعودة نحو مستويات الذروة التي شوهدت خلال احتجاجات عام ٢٠٢٢ تحت شعار "امرأة، حياة، حرية". ويشير هذا الارتفاع المفاجئ إلى حملة متجددة وعدوانية تهدف إلى إسكات الأصوات الناقدة.

وقالت كارين دويتش كارلكار، مديرة برنامج "الكُتّاب المعرضين للخطر" في منظمة "بِن أمريكا": "في عام شهد تصاعدا حادا في اعتقالات الكُتّاب حول العالم، تبرز السلطات الإيرانية بحملتها الشرسة بشكل خاص ضد الأصوات المستقلة". وأضافت: "الشعراء، و المترجمون، والباحثون، والمغنون وكُتّاب الأغاني، و المعلقون عبر الإنترنت، والمدافعون عن حقوق الإنسان، وكُتّاب الأعمدة الصحفية، جميعهم يقعون في شباك السجون الإيرانية بينما تمضي الحكومة قدما في مساعيها لخنق النقاش وقمع المعارضة".

وقد اشتد القمع المتصاعد في إيران في أعقاب الحرب التي اندلعت مع إسرائيل في يونيو/حزيران ٢٠٢٥، طالا كُتّابا استُهدفوا حديثا، فضلا عن الأصوات المعارضة المتعرضة للاضطهاد منذ فترة طويلة. وكان من بين المعتقلين المعلق عبر الإنترنت **حسين رونقي**، الذي احتُجز في شهر يونيو/حزيران، ومجموعة من الباحثين والمترجمين الذين احتُجزوا في نوفمبر/تشرين الثاني، بمن فيهم الاقتصاديين **برويز صداقت** و**محمد ملجو**، وعالمة الاجتماع **مهسا أسد الله نجاد**، والكاتبة والمترجمة **شيرين كريمي**، بالإضافة إلى المدافعتين عن حقوق الإنسان و الكاتبتين **نرجس محمدي** و**سبيده قليان**، اللتين أُعيد اعتقالهما بعنف أثناء إلقائهما كلمة في حفل تأبين أُقيم في شهر ديسمبر/كانون الأول.

القمع في زمن الحرب

كانت إيران واحدة من ثلاث دول ضمن قائمة الدول العشر الأكثر سجنا للكُتّاب و منخرطة في الوقت ذاته في صراع مسلح خلال عام ٢٠٢٥، وذلك إلى جانب روسيا وإسرائيل/الأراضي الفلسطينية المحتلة. وقد استهدفت السلطات في هذه الدول الثلاث مرارا وتكرارا الكُتّاب الذين استخدموا لغة أو طرحوا موضوعات مناهضة للحرب في قصائدهم، أو موسيقاهم، أو نصوصهم المسرحية، أو تعليقاتهم، أو مقالاتهم، أو نتاجاتهم الأدبية، وهو نمط رئيسي برز بوضوح في بيانات عام ٢٠٢٥.

وفي إسرائيل/الأراضي الفلسطينية المحتلة، احتجزت الحكومة الإسرائيلية ستة كُتّاب على خلفية تصريحات مناهضة للحرب. فقد احتُجز الكُتّاب والمعلقون الفلسطينيون **محمد الأطرش**، و**نواف العامر**، و**رضوان قطناني**، و**رولا حسنين**، بالإضافة إلى الباحث **أنور رستم**، وذلك إما بتهمة التحريض أو دون توجيه أي تهم إليهم على الإطلاق. كما خضع الصحفي والمعلق الإسرائيلي اليهودي **إسرائيل فري** للتحقيق بتهم تتعلق بالإرهاب، وجاءت كل هذه الإجراءات بسبب تعليقاتهم وآرائهم حول الحرب، والإبادة الجماعية، والاحتلال.

أما في روسيا، فقد احتجزت الحكومة ١٨ كاتبا في السجون أو مراكز الاحتجاز خلال عام ٢٠٢٥، حيث استُهدف معظمهم بسبب تعبيرهم عن آراء مناهضة للحرب، أو للاشتباه في تورطهم في أنشطة مناهضة للحرب. وفي شهر مارس/آذار، أصدرت محكمة عسكرية روسية حكما بالسجن لمدة ١٦ عاما بحق المؤرخ والكاتب الصحفي **ألكسندر**

سكويوف، وذلك على خلفية منشوراته المناهضة للحرب التي نشرها عبر وسائل التواصل الاجتماعي. وفي المقابل، فرّ كُتّاب آخرون ممن يعارضون الحرب إلى المنفى لتجنب الملاحقة القضائية أو السجن بسبب آرائهم المعارضة.

وعلى مدار السنوات السبع الماضية، دأب مركز "بِن/باربي لحرية الكتابة" على رصد التقارير والتحقق من صحتها بشأن الكُتّاب الذين سُجنوا أو تعرضوا للتهديد بسبب ما كتبوه، أو قالوه، أو أبدعوه من أعمال. ويتم إدراج أي حالة احتُجز فيها الكاتب لمدة لا تقل عن ٤٨ ساعة ضمن المؤشر الخاص بذلك العام. منذ إطلاق المؤشر، ارتفع عدد الكُتّاب المسجونين عاما تلو الآخر: حيث بلغ ٢٣٨ كاتبا في عام ٢٠١٩، و٢٧٣ في ٢٠٢٠، و٢٧٧ في ٢٠٢١، و٣١١ في ٢٠٢٢، و٣٣٩ في ٢٠٢٣، و٣٧٥ في ٢٠٢٤، ليبلغ ذروته عند ٤٠١ كاتب في عام ٢٠٢٥.

وبشكل عام، تتمثل الدول العشر الأكثر سجنا للكُتّاب مما يلي: الصين ومناطقها المتمتعة بالحكم الذاتي بما في ذلك شينجيانغ والتبت وهونغ كونغ (١١٩)، وإيران (٥٣)، والمملكة العربية السعودية (٢٧)، وفيتنام (٢٤)، وتركيا (٢٢)، وإسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة (٢١)، وروسيا (١٨)، وبيلاروسيا (١٧)، ومصر (١٣)، وميانمار (١٠).

منتهكون جدد

ظهرت عدة دول في مؤشر هذا العام للمرة الأولى، ومن بينها توغو وموزمبيق والولايات المتحدة. وتتمحور الحالة المتعلقة بالولايات المتحدة حول احتجاز سامي حمدي لعدة أسابيع، وهو كاتب رأي وصحفي بريطاني. تعتبر منظمة "بِن أمريكا" هذا الاحتجاز جزءاً مما تصفه بـ "تسليح" الحكومة الأمريكية لهيئة إنفاذ قوانين الهجرة والجمارك "آيس". وكان حمدي، المعروف بانتقاده الصريح لإسرائيل، يقوم بجولة خطابية عقب انتهائه من المؤتمر مباشرة، حين أوقفه ضباط من هيئة "آيس" في مطار سان فرانسيسكو الدولي واحتجزوه لمدة أسبوعين.

وفي هذا الصدد، قالت ليزل غيرنثولتز، المديرة التنفيذية لمركز "حرية الكتابة": "إن حقيقة ورود اسم الولايات المتحدة في مؤشرنا لـ 'الحرية في الكتابة' للمرة الأولى ينبغي أن تكون بمثابة جرس إنذار قوي لكل من يدعي في هذا البلد أنه يولي قيمة لحرية التعبير". وأضافت: "لا يمكن لأي حكومة أن تسيء استخدام أنظمة الاحتجاز والهجرة الخاصة بها لإسكات الأصوات المستقلة أو ترهيبها، بينما تدعي في الوقت ذاته أنها دولة ديمقراطية".

تهديدات أوسع نطاقا

تشهد التهديدات الأوسع نطاقا تصاعدا ملحوظا أيضا. فإلى جانب مؤشر "حرية الكتابة"، تعمل قاعدة بيانات "الكُتّاب المعرّضين للخطر" على رصد أشكال أخرى من الاضطهاد، بما في ذلك القتل، والاخفاء القسري، والتهجير/النفي. وفي هذا العام، وللمرة الأولى، تجاوزت قاعدة البيانات حاجز الألف حالة نشطة، حيث وثّقت ١٠٥٩ حالة موزعة على ٨٣ بلدا، شملت ٥٣ حالة قتل، و١٣ حالة اختفاء، و١٧٠ حالة تعرّض فيها كُتّاب إما للتهجير أو للنفي القسري بسبب أعمالهم الأدبية أو هويتهم بصفتهم كُتّابا.

وفي هذا السياق، قالت كارلكار: "إن الكُتّاب يتأملون الحاضر، ويتخيلون مستقبلا مغايرا، ويوظفون أصواتهم لمساءلة السلطة ومحاسبتها. وإن أي اعتداء يطال كاتبا واحدا، ولو كان فردا منفردا، يُعد بمثابة رسالة تحذير للجميع بأن حرياتنا في التفكير النقدي، والإبداع، وإبداء الرأي المخالف باتت في خطر. لذا، يتحتم علينا مواصلة رفع أصواتنا تضامنا معهم، والمطالبة بالإفراج الفوري عن جميع الكُتّاب الذين سُجنوا بسبب أعمالهم".

تجدون أدناه ملخصا موجزا لأبرز الاتجاهات السائدة في كل دولة من الدول العشر التي تصدرت القائمة. لمزيد من المعلومات ولتحميل التقرير الكامل، يرجى زيارة صفحة "مؤشر حرية الكتابة لعام ٢٠٢٥".

المرتبة الأولى: الصين*

تُعد **الصين** المتهم الرئيسي والأسوأ في هذا السياق، إذ تربعت باستمرار على صدارة المؤشر طوال السنوات السبع التي جرى فيها إعداده. ويضطر الكُتّاب هناك إلى التعامل مع نظام شديد التقييد والقسوة، لا يترك سوى مساحة ضئيلة جدا

لحرية التعبير. كما يواجه الناشرون أيضا قيودا تزداد صرامة، ويعتمدون على الرقابة الذاتية لتجنب الزج بهم في السجون. وفي هذا السياق، حُكم على الناشر المنشوري العرق "لي يانهي" بالسجن لمدة ثلاث سنوات بتهمة "التحريض على الانفصال". وعمدت الصين كذلك إلى توسيع نطاق نفوذها العالمي، متجاوزة الحدود في كثير من الأحيان لإسكات المنتقدين، أو لقمع أصوات الأقليات في مناطقها ذات الحكم الذاتي. ففي عام ٢٠٢٣، تعرّض الكاتب المنغولي العرق "لامجاب بورجين" للاختطاف من مقر إقامته في المنفى داخل دولة منغوليا المستقلة. كما اختُطف من تايلاند في عام ٢٠١٥ الناشر "غوي مينهاي" وهو مواطن سويدي مقيم في هونغ كونغ، ولا يزال محتجزاً في الصين منذ ذلك الحين، ولم تتلق ابنته أي معلومات مستجدة حول وضعه الصحي أو سلامته منذ عام ٢٠٢٠. بالإضافة إلى ذلك، يواصل كاتبان من الحائزين على "جائزة حرية الكتابة"، "شو تجيونغ" و"إلهام توهتي"، قضاء عقوبات سجن قاسية للغاية بسبب تعليقاتهما المكتوبة. حيث يقضي "شو" عقوبة بالسجن لمدة ١٤ عاما، بينما يقضي "توهتي" عقوبة السجن المؤبد. وقد حُرم كلا الكاتبين من التواصل مع ذويهما، كما يُحتجز "توهتي" في سجن انفرادي ومقطوع الصلة بالعالم الخارجي منذ عام ٢٠١٧.

** بما في ذلك المناطق ذات الحكم الذاتي*

المرتبة الثانية: إيران

حافظت **إيران** على المرتبة الثانية في مؤشر هذا العام. يُظهر الارتفاع المقلق في أعداد الكُتّاب المسجونين، إذ قفز العدد من ٤٣ إلى ٥٣ كاتبا بزيادة بلغت ٢٣ في المئة، يُظهر أن الحرب والاضطرابات الداخلية قد فاقمت سوء معاملة الكُتّاب وعززت حملة القمع التي تشنها الحكومة الإيرانية بلا هوادة ضد الأصوات المعارضة. وقد أقر البرلمان الإيراني مشروع قانون جديد يتيح فرض عقوبات أشد صرامة بتهمتي "التجسس" و"التواطؤ" مع إسرائيل ودول أخرى تُعتبر معادية، وهي أحكام استُخدمت لتوجيه اتهامات لبعض الكُتّاب. كما تعرضت سلامة المعارضين المسجونين للخطر جراء الغارة الجوية الإسرائيلية التي استهدفت سجن "إيفين" في يونيو/حزيران ٢٠٢٥. وفي شهر أغسطس/آب، استهدفت حملات المداهمة عددا من الكُتّاب والمترجمين المنتسبين لدار النشر اليسارية "سمندر برس"، وفي شهر نوفمبر/تشرين الثاني، احتُجزت لفترة وجيزة مجموعة من الباحثين والمترجمين ذوي التوجهات التقدمية. وظلت الأقليات العرقية والنساء عرضة لمخاطر خاصة، إذ واصلت إيران احتجاز أكبر عدد من الكاتبات على مستوى العالم، حيث تشكل النساء ٣٢ في المئة من إجمالي الكُتّاب المسجونين لديها، مقارنة بمتوسط عالمي يبلغ ١٦ في المئة. ومن جانبها، تواصل الكاتبة الحائزة على جائزة "بِن/أميركا لحرية الكتابة" لعام ٢٠٢٦، "**غولروخ إبراهيمي إيرايي**"، بالدفاع عن حقوق الإنسان من داخل سجن "إيفين"، حيث تقضي حاليا عقوبات متعددة بتهمتي "التواطؤ" و"الدعاوة" على خلفية ممارستها لحرية التعبير ونشاطها الحقوقي.

المرتبة الثالثة: المملكة العربية السعودية

تحتل **المملكة العربية السعودية** المرتبة الثالثة هذا العام، للعام الثاني على التوالي، حيث سُجن فيها ٢٧ كاتبا خلال عام ٢٠٢٥. ويواجه هؤلاء الكتاب أحكاما بالسجن لفترات طويلة، واحتجازا بمعزل عن العالم الخارجي، فضلا عن الاستخدام المتعمد لقوانين مكافحة الإرهاب الغامضة كسلاح ضد الكتاب والمدونين والمعلقين عبر الإنترنت. وقد احتُجز ما لا يقل عن ستة من هؤلاء الكتاب رهن الحبس الاحتياطي لمدة ست سنوات أو أكثر، مما يضعهم فعليا في حالة احتجاز لأجل غير مسمى ودون محاكمة. وفي شهر يونيو/حزيران، نفذت المملكة العربية السعودية حكم الإعدام في حق الصحفي **تركي الجاسر**، الذي كان محتجزا لمدة سبع سنوات بتهم تتعلق بالأمن القومي، من بينها تهمة "تمويل الإرهاب". وقد نجم احتجازه عن مزاعم تفيد بأنه هو من كان يدير حسابا مجهول الهوية على وسائل التواصل الاجتماعي قد دأب على فضح قضايا الفساد داخل العائلة المالكة.

المرتبة الرابعة: فيتنام

واصلت **فيتنام**، التي احتلت المركز الرابع بوجود ٢٤ كاتبا في سجونها، إساءة استخدام القوانين بشكل روتيني بما في ذلك قانون العقوبات وقوانين الأمن الاكتروني بهدف سجن الكُتّاب. وفي أوائل عام ٢٠٢٥، حُكم على **"ترونغ هوي سان"**، مؤلف كتاب "الجانب المنتصر"، بالسجن لمدة ٣٠ شهرا بموجب المادة ٣٣١ بتهمة "إساءة استخدام حقوق الحرية والديمقراطية". كما يُحرم الكُتّاب السجناء بشكل روتيني من الرعاية الطبية، فقد تدهورت صحة المعلق الإلكتروني "**لي هوو مينه توان**" لدرجة أنه لم يعد قادراً على تناول الأطعمة الصلبة، وعانى صعوبة في المشي في الحين الذي فشلت فيه الحكومة في توفير رعاية صحية ملائمة له. وبالمثل، تدهورت صحة الكاتبة والصحفية "**فام دوان ترانغ**" الحائزة على جائزة "بِن/باربي لحرية الكتابة" لعام 2024، إذ حُرمت مرارا وتكرارا من الحصول على الرعاية الطبية خلال السنة الخامسة من عقوبة سجنها التي تبلغ تسع سنوات.

المرتبة الخامسة: تركيا

شهدت **تركيا** ارتفاعا في عدد الكُتّاب المسجونين، إذ قفز العدد من ١٨ كاتبا في عام ٢٠٢٤ إلى ٢٢ كاتبا هذا العام، مما أعادها مجددا إلى قائمة الدول الخمس الأولى. وواصلت الحكومة التركية ممارستها القديمة المتمثلة في إجراء محاكمات مطولة وغير محددة المدة، وتوجيه تهم كيدية بـ "إهانة" الرئيس، وذلك بهدف استهداف الكُتّاب والصحفيين. وفي أبريل/نيسان ٢٠٢٥، حُكم بالسجن لمدة عام تقريبا بتهمتي "التشهير" و"إهانة الرئيس" على الصحفي "**فوركان كاراباي**" الذي سبق له مواجهة قضايا قانونية وحالات احتجاز متعددة. كما لجأت السلطات التركية إلى استخدام تهديدات وتهم واسعة النطاق تتعلق بـ "نشر المعلومات المضللة"، فضلا عن توظيف تشريعات مكافحة الإرهاب ضد الأصوات الناقدة، وواصلت حملتها القمعية ضد الفنانين والموسيقيين المنتمين للأقليات.

المرتبة السادسة: إسرائيل**

في عام ٢٠٢٥، واصلت **إسرائيل** قمعها للأصوات المعارضة، سواء كانت فلسطينية أو غير فلسطينية، حيث ظل عدد الكُتّاب المسجونين خلال العام ثابتا عند ٢١ كاتبا. ورغم أن هذا الرقم الإجمالي لم يتغير مقارنة بعام ٢٠٢٤، إلا أن بعض الكُتّاب قد أُفرج عنهم بموجب قرارات عفو واسعة النطاق، بينما سُجن آخرون حديثا. وكانت الغالبية العظمى من هؤلاء الكُتّاب من سكان الأراضي المحتلة، وكانوا محتجزين ضمن دورات متكررة من "الاعتقال الإداري". من بين الكتاب الـ ٢١ الذين سُجنوا في مرحلة ما خلال العام، كان ٢٠ منهم صحفيين وكتاب فلسطينيين، وكاتبٌ وصحفيٌ إسرائيلي واحد استُهدف بسبب تعليقاته المتعلقة بالحرب وانتقاده للحكومة الإسرائيلية. وقد قامت السلطات الإسرائيلية بسجن ما لا يقل عن ستة من هؤلاء الكتاب بسبب تصريحات مناهضة للحرب وردت في أعمالهم.

** *بما في ذلك الأراضي الفلسطينية المحتلة*

المرتبة السابعة: روسيا

في عام ٢٠٢٥، احتجزت **روسيا** ١٨ كاتبا في السجون أو مراكز الاعتقال وهو رقم لم يتغير مقارنة بعام ٢٠٢٤. وكان معظمهم محتجزين بسبب تعبيرهم عن مواقف مناهضة للحرب أو للاشتباه في تورطهم في أنشطة ذات صلة، مما يمثل استمرارا لاتجاه بدأ في عام ٢٠٢٣ عقب الغزو الشامل لأوكرانيا. معظم الكتاب الذين أُحصوا خلف القضبان كانوا قيد الاحتجاز بالفعل في مطلع عام ٢٠٢٥، كما صدرت أحكام بالسجن بحق العديد منهم، أو تم تثبيت أحكامهم، خلال العام. وعلى غرار تهم الإرهاب، تواصل السلطات استخدام تصنيفات "العميل الأجنبي" و"المتطرف" كسلاح لقمع المعارضة ورفع تكلفة التعبير عنها، بل وتذهب إلى حد معاقبة الكتاب المنفيين أيضا.

المرتبة الثامنة: بيلاروسيا

على مدار عام ٢٠٢٥، احتجزت **بيلاروسيا** ١٧ كاتبا في السجون، وهم مزيج من معتقلين لفترات طويلة وعدد من الأفراد الذين اعتُقلوا حديثا خلال العام نفسه. وعادة ما يُستهدف الكُتّاب والفنانون بتهم تتعلق بـ "التطرف"، أو يُتّهمون بـ "تشويه سمعة الرئيس"، و"إثارة الفتنة"، و"تنظيم فعاليات مناهضة للنظام العام"، مما يُظهر أن حملة القمع ضد الأصوات المعارضة، التي أعقبت الانتخابات غير الشرعية لألكسندر لوكاشينكو في عام ٢٠٢٠، لا تزال مستمرة. ومن بين الحالات السبع عشرة التي تم رصدها في عام ٢٠٢٥، أُطلق سراح ١٥ كاتبا بحلول وقت نشر هذا التقرير، سواء كان ذلك ضمن عمليات الإفراج الجماعي عن السجناء في سبتمبر/أيلول أو ديسمبر/كانون الأول ٢٠٢٥، أو في أوائل عام ٢٠٢٦، ومن بينهم الحائز على جائزة نوبل **أليس بيالياتسكي**، والصحفية والكاتبة **كاتسيارينا أندرييفا**، والباحث والكاتب **أولادزيمير ماتسكيفيتش**. ورغم هذه الإيماءات الظاهرية نحو التغيير، إلا أن هذه التطورات لا تُشير إلى وجود إصلاح سياسي حقيقي، إذ تعرّض العديد من السجناء السياسيين الذين أُطلق سراحهم لعمليات ترحيل قسري، مما دفع بهم إلى حالة من التعليق في منفى غير مؤكد وغير محدد المدة. وفي الوقت ذاته، تواصل الحكومة استهداف الناشطين بمعدل مماثل، في حلقة مفرغة يصفها المدافعون عن حقوق الإنسان بـ "الباب الدوار".

المرتبة التاسعة: مصر

في عام ٢٠٢٥، احتجزت **مصر** ١٣ كاتبا في سجونها. وتُستخدم تهم مثل "نشر أخبار كاذبة" و"إساءة استخدام وسائل الاتصال" بشكل روتيني كسلاح ضد الكُتّاب، وتتفاقم خطورة هذه التهم بفعل أحكام شاملة لمكافحة الإرهاب تُطبّق بشكل تعسفي لتجريم حرية التعبير. ومن بين الكُتّاب الثلاثة عشر المحتجزين، لم يُحاكم ١١ كاتبا بعد، مما يسلط الضوء على التكتيك المصري المُميّز المعروف بـ "الدوران"، والذي يعني توجيه اتهامات جديدة للمعتقلين في قضايا أخرى بهدف تجاوز أوامر الإفراج أو أحكام البراءة الصادرة لصالحهم. ونتيجة لذلك، يظل المنتقدون محتجزين لفترات غير محددة. فعلى سبيل المثال، لا يزال الشاعر **جلال البحيري**، الذي كُرّم بـ"جائزة بِن/باربي لحرية الكتابة" لعام ٢٠٢٥، محتجزا في السجن منذ أكثر من ثماني سنوات، رغم أنه أتم بالفعل عقوبة السجن المقررة عليه لمدة ثلاث سنوات، وذلك لأن الحكومة دأبت مرارا وتكرارا على توجيه اتهامات جديدة إليه. كما تُعد قرارات حظر السفر والشروط المقيدة لما بعد الإفراج سمة بارزة للطريقة التي تقيّد بها السلطات المصرية حرية الكُتّاب الذين سبق احتجازهم. حتى بعد إطلاق سراح المدون والناشط **علاء عبد الفتاح** في سبتمبر/أيلول ٢٠٢٥، رفض ضباط مراقبة الجوازات المصريون السماح له بالسفر إلى المملكة المتحدة. وقد رُفع حظر السفر في شهر ديسمبر/كانون الأول، ليتمكن حينها من الالتحاق بعائلته في لندن.

المرتبة العاشرة: ميانمار

ظل المناخ العام لحرية التعبير وحقوق الإنسان في **ميانمار** قاتما خلال السنة الخامسة التي تلت الانقلاب العسكري في فبراير/شباط ٢٠٢١، حيث سُجن ١٠ كُتّاب خلال عام ٢٠٢٥. وقد اضطلع الكُتّاب والمثقفون وغيرهم من المبدعين بدور محوري في مناهضة الحكم العسكري، إذ اعتُقل العديد من الكُتّاب السجناء المُدرجين في هذا المؤشر، أمثال الكاتب والناشط "**واي مو نايِنغ**"، في الأشهر التي تلت انقلاب عام ٢٠٢١. وقد ظل هؤلاء قابعين في السجون بعد توجيه اتهامات إليهم بموجب طائفة من القوانين، وإصدار أحكام قضائية بحقهم وصلت في بعض الحالات إلى عقوبات سجن طويلة للغاية. وفي المقابل، فرّ العديد من الآخرين إلى المنفى في البلدان المجاورة أو إلى وجهات أبعد، وذلك حفاظا على سلامتهم وتجنبا لخطر الاعتقال الذي كان شبه مؤكد.

نبذة عن منظمة "بِن أمريكا"

تقف منظمة "بِن أمريكا" عند نقطة التقاء الأدب وحقوق الإنسان، ساعية إلى حماية حرية التعبير في الولايات المتحدة وحول العالم. ونحن نناصر حرية الكتابة، إيمانا منا بقوة الكلمة وقدرتها على تغيير وجه العالم. وتتمثل رسالتنا في توحيد صفوف الكُتّاب وحلفائهم للاحتفاء بالتعبير الإبداعي والدفاع عن الحريات التي تجعل هذا التعبير ممكنا. لمعرفة المزيد، تفضلوا بزيارة الموقع الإلكتروني: pen.org.